الأمم المتحدة

E/2006/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 May 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي استكمالا عن منظورات وتطورات التعاون الإقليمي وعمل اللجان الإقليمية في المجالات ذات الصلة منذ الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٥، عملا بالتوجيه الوارد في المرفق الثالث لقرار المجلس ١٩٩٨/٤٦ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد شكل مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ الذي أشرك اللجان بشكل وثيق نقطة مرجعية رئيسية لهذا التقرير. فقد قدمت اللجان مدخلات للتحضير للقمة وشاركت في متابعة نتائجها كجزء من الاستجابة على نطاق المنظمة. ويستعرض الفرع الأول من التقرير البعد الإقليمي للمسائل العالمية والبعد العالمي للمسائل الإقليمية على النحو الوارد في تقرير الأمناء التنفيذيين المقدم إلى المجلس وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). كما يقدم هذا الفرع استكمالا بشأن دور ومساهمات اللجان دعما لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكس التطورات المتعلقة بإقامة روابط فعالة بين اللجان الإقليمية وشركائها المؤسسيين على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية. وتماشيا مع مقرر

* E/2006/100.

010606 010606 06-33657 (A)

المجلس ٣٢٣/٢٠٠٤ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي ينص على إجراء حوار بين الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية والمجلس، وعلى تيسير الحوار باعتباره استمرارا لمناقشات الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس، يقدَّم في الفرع الثاني عرض تحليلي للبعد الإقليمي لتهيئة بيئة مواتية لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة.

أما القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجان الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض وتتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها أو يُلفت انتباهه إليها فسترد في إضافة هذا التقرير (E/2006/15/Add.1).

وتقدم موجزات دراسات الحالة الاقتصادية والاتجاهات في المناطق الخمس إلى المجلس للنظر فيها. والتقارير السنوية للجان الإقليمية متاحة كمعلومات أساسية بما أنها تتناول مسائل تتصل بالقضايا التي يتناولها هذا التقرير وإضافته. وهي تصدر بوصفها ملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	تقرير الأمناء التنفيذيين والتطورات في ميادين مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي	١-٣٦	٤
ألف –	تقرير الأمناء التنفيذيين	١-١٥	٤
باء –	تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية	١٦-٢٥	٩
جيم –	الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٢٦-٣١	١٤
دال –	التطورات في مجالات مختارة للتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان	٣٢-٣٦	١٦
ثانيا –	البعد الإقليمي لتهيئة بيئة مواتية لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة	٣٧-٨٤	١٧
ألف –	مقدمة	٣٧	١٧
باء –	النمو الشامل والعمالة والحد من الفقر	٣٨-٤٦	١٨
جيم –	تحديات تشغيل الشباب والنساء	٤٧-٥٧	٢٠
دال –	النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل: التحديات المتمثلة في زيادة أعداد العاطلين	٥٨-٦٤	٢٤
هاء –	العمالة ومنع نشوب الصراع	٦٥-٦٩	٢٦
واو –	مواثيق التلاحم الاجتماعي كاستجابة شاملة في مجال السياسات لتهيئة بيئة مواتية لإيجاد فرص عمل كاملة ومنتجة ولائقة للجميع	٧٠-٧٥	٢٨
زاي –	الاستجابات الأخرى المتعلقة بالسياسة لمواجهة تحديات العمالة	٧٦-٨٠	٢٩
حاء –	الاستنتاجات	٨٢-٨٤	٣١

أولا – تقرير الأمناء التنفيذيين والتطورات في ميادين مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف – تقرير الأمناء التنفيذيين

١ – ركزت اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض أساسا على مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ ونتائجه (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والجهود التي تبذلها اللجان الإقليمية من أجل تعميم البعد الإقليمي في عمل الأمم المتحدة إجمالا في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وفي رأي الأمناء التنفيذيين، تؤكد نتائج مؤتمر القمة الحاجة إلى جعل الأعمال التحليلية، والمعيارية للجان والبعد الإقليمي للتنمية أكثر إفادة للعمل الإنمائي على المستوى القطري من خلال عملية تسلسل الإجراءات. وهذا يتطلب تعزيز التنسيق بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بقيادة المنسقين المقيمين، وبين اللجان الإقليمية. ويجب إكمال هذه النقلة بمواصلة اتباع نهج منسق على الصعيدين الإقليمي والعالمي فيما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية يرمي إلى الاستفادة بشكل أوفى من قدراتها التحليلية والمعيارية على الصعيد القطري في تقديم المشورة في مجال السياسات وأنشطة بناء القدرات. كما أن اللجان الإقليمية ملتزمة بكفالة النظر في قضايا التكامل والتعاون عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي، ليس فقط على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وإنما أيضا على الصعيدين الوطني والعالمي.

٢ – وقد أبقت اللجان قيد الاستعراض، على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة، إجراءات المتابعة الضرورية اللازمة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ والمبادرات اللاحقة التي اضطلعت بها الجمعية العامة بشأن استعراض الولايات، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز دوره، وإنشاء لجنة بناء السلام.

١ – الإصلاحات والتعديلات البرنامجية

٣ – اختتمت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنجاح عملية إصلاح اضطلع بها على أساس تقرير تقييم خارجي، وأفضت لاتخاذ اللجنة لقرار في دورتها الحادية والستين التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، كما قدم إلى المجلس لموافقته (سيصدر لاحقا بوصفه الوثيقة E/2006/15/Add.1). وأدى الإصلاح إلى تبسيط كبير للهيكل الإداري العام للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وتعزيز المساءلة والشفافية من أجل كفالة اتساق أنشطة اللجنة وفعاليتها من حيث الكلفة؛ وإعادة هيكلة رئيسية لبرنامج العمل استُرشِد فيها بالأولويات التي اتفقت

عليها الدول الأعضاء في اللجنة وبرزت في تحولات برنامجية هامة؛ وتعزيز تنسيق وتعاون اللجنة مع المنظمات الأخرى (من داخل الأمم وخارجها) النشيطة في المنطقة من أجل زيادة تنسيق الجهود إلى أقصى حد وتفادي التكرار، وبالتالي ضمان تكامل فعال للأعمال.

٤ - وباشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقييما خارجيا ومن المقرر أن تجري استعراضا رئيسيا لهياكلها سنة ٢٠٠٧. وقد عززت اللجنة ترتيبا لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي مع تجمعات التعاون/التكامل الإقليمي الأخرى (رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى جزر المحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي) في اجتماع سنوي على المستوى التنفيذي تستضيفه على أساس التناوب تلك المنظمات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا مشاورات مكثفة مع دولها الأعضاء وكذا مع أمانتي الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف إعادة توجيه نفسها وإعادة تركيز أولوياتها. وناقشت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أيضا نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ وتنفيذها من قبل اللجنة بغية تقديم خدمات أكثر فعالية لدولها الأعضاء وتعزيز زيادة التكامل والاتساق الإقليميين. وأبلغ الأمناء التنفيذيون الأمين العام بأن اللجان قامت، أثناء إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بتبسيط هياكلها البرنامجية بشكل كبير وأجرت استعراضا مفصلا للولايات، أسفر عن وقف عدد كبير من النواتج لكل لجنة مما ارتبط بأولوية منخفضة وولايات منتهية.

٢ - استعراض الولايات في سياق اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - امتثالا لنتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، اضطلع الأمناء التنفيذيون بتوجيه الجهود المنسقة اللجان الإقليمية، بتشاور مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تقييم جميع الولايات التي هي أقدم من خمس سنوات والتي أُنشئت بموجب قرارات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية.

٦ - وقد أدى استعراض الولايات بعد مؤتمر القمة إلى مزيد من التبسيط بهدف زيادة الاتساق بين الكيانات الرئيسية للجنة التنفيذية، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد واللجان الإقليمية. وأشار الأمناء التنفيذيون إلى أن المجالات التي ينبغي فيها تعزيز الربط العالمي والإقليمي للولايات تشمل السياحة والتجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن السكان والهجرة.

٧ - وتماشيا مع آلية التنسيق الحالية فيما بين الوكالات الصادر بها تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٨/٤٦، يمكن للجان الإقليمية زيادة تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي، باستخدام الأهداف الإنمائية للألفية كنقطة انطلاق، وإشراك المنظمات الإقليمية الأخرى المعنية في هذه العملية. ويمكن لنتيجة تلك الترتيبات أن تغذي الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس كجزء من المنظور الإقليمي. ويمكن أيضا للجان الإقليمية وأعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يحققوا تساوقا أفضل فيما بينهم من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومراقبيها على الصعيد الإقليمي، حاذين في ذلك حذو المثال الناجح للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب أمريكا اللاتينية لأعضاء اللجنة التنفيذية. وعلى وجه الخصوص، أقر الأمناء التنفيذيون بالحاجة الملحة إلى التعزيز المتبادل للتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك المكاتب الإقليمية/دون الإقليمية، بغية تعزيز اتساق وتكامل الخدمات المقدمة. وتماشيا مع ذلك، فقد شرعوا في إجراء مناقشات مع مدير البرنامج واتفقوا على السعي إلى تحقيق اقتراحه الداعي إلى القيام بعملية مشتركة لمسح الخبرات في اللجان الإقليمية.

٨ - ورحب الأمناء التنفيذيون بمبادرة الأمين العام لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والتي ترمي إلى تقديم الخدمات بطريقة أكثر تبسيطا وفعالية من حيث الكلفة إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويعتبر الاتساق على نطاق المنظومة أكثر ضرورة على الصعيد الإقليمي بالنظر إلى اللامركزية التي يجري تطبيقها من جانب عدة منظمات شريكة في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز حضورها الإقليمي دعما لعمليات التنمية القطرية.

٩ - ويعتقد الأمناء التنفيذيون أن إحدى المزايا النسبية الرئيسية للجان الإقليمية، إضافة إلى دورها كمنتديات محايدة وعالمية، تكمن في قدراتها التحليلية على تقديم وجهات نظر ومنظورات متعلقة بالسياسة بديلة عن القضايا الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية التي هي محل اهتمام الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنمية. وفي هذا الصدد، فهي تسد فجوات هامة في التحليلات والخدمات التي لا تقدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الإقليمية الأخرى، من مثل إتاحة المقارنة بين الإحصاءات الوطنية والإقليمية، وتيسير الروابط بين سياسات الاقتصاد الكلي والتماسك الاجتماعي، ومواءمة مبادرات سياسات التجارة بين عمليات التكامل العالمي والإقليمي. وهي تساعد، بتعاون مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، في بناء قدرات البلدان النامية على التكيف مع تعقيدات

العمليات الإنمائية التي تؤثر على تنميتها. كما تستفيد اللجان من صلاحيتها في الدعوة إلى عقد اجتماعات بوصفها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة لبناء مزيد من التعاون مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، من بينها المصارف الإنمائية.

١٠ - وقد بقي الأمناء التنفيذيون ملتزمين بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وأشاروا إلى أن لمتابعة قرارات الجمعية العامة آثارا مباشرة على عمل اللجان. وفي هذا الصدد، شددوا على الحاجة إلى تنسيق أكثر فعالية بين أعضاء اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد. كما أشاروا إلى أوجه الترابط الموجودة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وأولوا أهمية خاصة لإدراج المنظورات الإقليمية بشكل كاف ضمن الآليات المنشأة حديثا المتمثلة في الاستعراض الوزاري السنوي وفي تنظيم المجلس لمنتدى التعاون الإنمائي. وذكّر الأمناء التنفيذيون بالدور الحركي الذي تقوم به مختلف المناطق بوصفها محركات لنمو الاقتصاد العالمي ومصدر التجارة الأقاليمية المتنامية والاستثمار والتكنولوجيا المتناميين. كما كان للحركية في هذه المناطق أثر كبير في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو مجال يكتسي أهمية خاصة للجان الإقليمية، بما في ذلك من أجل ترتيبات التعاون الثلاثي.

١١ - ورحب الأمناء التنفيذيون بمساهمات اللجان الإقليمية في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماعات تحضيرية ومناسبات إقليمية شاركت فيها الحكومات ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين. ورحبوا ببروز البعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية في التزام تونس العاصمة وبرنامج عمل تونس العاصمة لمجتمع المعلومات. وإذ أشاروا إلى أن جميع اللجان، إدراكا منها للدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية، أنشأت هياكل الدعم اللازمة البرنامجية وهياكل الدعم الحكومية الدولية والدعم بأعمال الأمانة وذلك من أجل تشجيع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، أعربوا عن عزمهم مواصلة المتابعة اللازمة بفعالية. وإضافة إلى المجالات المتعددة التي حددها مؤتمر القمة بوضوح، أشار الأمناء التنفيذيون إلى أن المناقشات التي جرت بشأن المتابعة الإقليمية ركزت على بناء القدرات على صلاحية اللجان الإقليمية للدعوة إلى عقد اجتماعات ومؤتمرات، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وقياس مجتمع المعلومات، ووضع النقاط المرجعية والرصد. كما اتفقوا على مواصلة تشجيع التعاون الأقاليمي وتبادل الخبرات فيما بين اللجان في عملية المتابعة من خلال أمور من بينها الاضطلاع بمشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، اتفق الأمناء التنفيذيون على مواصلة التعاون مع صندوق التضامن الرقمي الذي أيده المشاركون في مؤتمر القمة باعتباره التزاما طوعيا من أصحاب المصلحة. وقد أقامت بعض اللجان ترتيبات تعاون

مع الصندوق من خلال تبادل مذكرات التفاهم. وأشار الأمناء التنفيذيون إلى أنه ضمانا لدعم البلدان في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، تشجع اللجان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، مع تركيز خاص على احتياجات الفئات المحرومة والضعيفة.

١٢ - وتبادل الأمناء التنفيذيون وجهات النظر بشأن مشكل البطالة في مناطقهم، آخذين في الاعتبار التحليلات الأخيرة التي اضطلعت بها لجانهم. كما عقدوا حلقتين دراسيتين أقاليميتين بشأن حالة الاقتصاد الكلي والتحديات الإنمائية في الآونة الأخيرة وبشأن تنمية الهياكل الأساسية في المناطق، على هامش اجتماعهم الذي استضافته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل. وركز الأمناء التنفيذيون على دور التعاون الإقليمي في تعزيز تنمية الهياكل الأساسية في منطقة كل منهم. وبناء على تحليلات لجانهم للاحتياجات المتفاوتة من الهياكل الأساسية والفجوات التمويلية، تبادل الأمناء التنفيذيون وجهات النظر بشأن المصادر المتعددة للتمويل المتاحة لمناطقهم لتلبية تلك الاحتياجات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي استكشاف طرائق لتوليد موارد مبتكرة من أجل تمويل تنمية الهياكل الأساسية.

١٣ - وبالنظر إلى الحاجة المتنامية إلى اتباع نهج منسق إزاء قضايا متنوعة، وإذ أشاروا إلى الحاجة المتزايدة إلى تحقيق فعالية البرامج والتعاون بين اللجان الإقليمية، قرر الأمناء التنفيذيون تنظيم اجتماعات لرؤساء تخطيط البرامج، كهيكل فرعي لاجتماعهم يقدم لهم تقارير عن طريق مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وتشمل اختصاصات وأهداف اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج: دعم تعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون بين اللجان الإقليمية؛ وكفالة اتساق أكبر في تخطيط البرامج والميزنة على أساس النتائج؛ وتشجيع تبادل المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة في مجالات تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم؛ وتعزيز تنسيق الأنشطة التشغيلية على الصعيد الإقليمي وتقوية الروابط بين المستويين العالمي والوطني.

١٤ - وعلى هامش اجتماع الأمناء التنفيذيين، ناقش الأمينان التنفيذيان للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التقدم المحرز في البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى. وكان البرنامج الخاص قد أطلقته بمبادرة من الأمين العام سنة ١٩٩٨ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا للاستجابة لاحتياجات اقتصادات آسيا الوسطى التي تمر بمرحلة انتقالية محددة من المساعدات التقنية الخاصة. وغطى البرنامج في البداية أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وتم توسيعه لاحقا ليشمل أذربيجان. وقد انضمت أفغانستان إلى

البرنامج مؤخرا. ويسعى البرنامج إلى النهوض بالتعاون الإقليمي بين البلدان المشاركة وكذا اندماجها مع اقتصادات آسيا وأوروبا.

١٥ - وشهدت السنة الماضية تطورات هامة في إنعاش البرنامج الخاص، من الناحية المؤسسية والبرنامجية في نفس الآن. وتتضمن عناصر البرنامج حاليا التعاون في مجالات التجارة وبناء القدرات الإحصائية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والقضايا الجنسانية والاقتصاد والنقل والاستخدام الفعال للطاقة وموارد المياه. ويتألف مجلس الإدارة المشكل حديثا، وهو أعلى هيئة لمنح التوجيه المتعلق بالسياسة والإشراف على تنفيذ خطة عمل البرنامج، من المنسقين الوطنيين للبلدان المشاركة. وسيعقد المجلس دورته الافتتاحية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في باكو. وبتزامن مع دورة المجلس، سيعقد المنتدى الاقتصادي للبرنامج بدوره اجتماعه الأول وسيتناول موضوع عوائد الطاقة. وسيوفر المنتدى الترتيبات الخاصة بإجراء حوار لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا الجارية ذات الأهمية الحاسمة للمنطقة.

باء - تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

١٦ - بعد مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، نشرت اللجان، بتعاون مع الشركاء المعنيين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقريرها الإقليمي الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية، تحت عنوان ''الأهداف الإنمائية للألفية: طريق المستقبل - منظور أوروبي'' في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أي قبيل الدورة الحادية والستين للجنة مباشرة. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حاليا، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، بإعداد التقرير الإقليمي الثالث عن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ، المقرر صدوره سنة ٢٠٠٧. كما قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدراسة رئيسية عن تنمية الهياكل الأساسية، موضوع دورتها الثانية والستين، التي انعقدت في جاكرتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واليونسكو بشكل مشترك تقريرا بعنوان ''تحسين الاستثمار من أجل زيادة الاستثمار: تمويل وإدارة التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' وهو تقرير يدرس التحديات القائمة. ونسقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووكالات أخرى، إعداد سلسلة من الدراسات بشأن القضايا الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية. وحتى الآن، تم إعداد ١٢ دراسة قطرية تم نشر ثمانية منها. وفي سنة ٢٠٠٦، يجري إعداد

مشروع إقليمي بشأن الجنسين والإثنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن دراسة مشتركة بين الوكالات عن العنف ضد المرأة كمساهمة منها في تقرير الأمين العام. وعالج المؤتمر التاسع والثلاثون لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي استضافته بوركينا فاسو في أيار/مايو ٢٠٠٦، موضوع ''التصدي لتحدي العمالة والفقر في أفريقيا'' الذي أُجريت بشأنه دراسة رئيسية. وبالمثل، وإضافة إلى التقرير المشترك بين الوكالات عن التنفيذ الإقليمي للأهداف الإنمائية للألفية الذي نشر قبل أشهر قليلة، تناولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا قضيتين أساسيتين كموضوع لدورتها: مواجهة مشكلة بطالة الشباب وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة اللجنة. وبالفعل، تركز عمل اللجنة منذ مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، على دعم الجهود التي يبذلها الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المحددة في المؤتمرات ومؤتمرات القمم العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة. وقد انعكس ذلك في الإطارين الاستراتيجيين للفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٧ - وأظهرت التحليلات التي اضطلعت بها اللجان أن التقدم الإجمالي المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية ولا سيما في مجال الحد من الفقر، كان متفاوتا داخل المناطق وعبرها بل وحتى داخل البلدان. كما أكدت أنه في غياب إجراء ملموس لتسريع التقدم، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن تحقيق الاهداف سيكون معرضا للخطر في عدة مناطق. وبالرغم من أن هناك أمثلة عديدة لأناس يخرجون من الفقر، فإن بعض البلدان نجحت على نحو خاص في الاستفادة من نموها السريع نسبيا للتصدي لهدف القضاء على الفقر ولأهداف أخرى بفعالية. وأحد الأمثلة المثيرة للاهتمام فييت نام التي خفضت نسبة الفقر من ٥١ في المائة سنة ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة سنة ٢٠٠٢. وقد زاد انتشار الفقر في البلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما فيها بلدان آسيا الوسطى، انتشارا واسعا خلال التسعينات، لكنه آخذ في الانخفاض منذ سنة ٢٠٠١. وفي غرب آسيا، تفاقم الفقر بشكل قاس في البلدان المنكوبة بالصراعات. فقد شهدت فلسطين زيادة حادة في الفقر بعد سنة ٢٠٠٠. وفي العراق، وبالرغم من عدم وجود بيانات موثوقة تغطي السنوات القليلة الماضية، ليس ثمة شك أن الفقر تفاقم نتيجة لاستمرار الصراع. وبالرغم من أن الفقر يعتبر ظاهرة ريفية تقليديا، فهناك اتجاه متصاعد نحو نمو الفقر الحضري في جميع المناطق، مما يمثل تحديات جديدة للتنمية. وفي المناطق النامية، لم يتراجع الجوع بشكل كاف ليصل إلى الهدف المعني سوى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك بسبب الجهود المستمرة للتصدي لهذه القضية. ومع ذلك، فحتى هناك، ثمة قلة من البلدان تواجه تزايد سوء التغذية، مما يؤكد ضرورة استمرار الحذر. وتبلغ نسبة الفقر أعلاها

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يقلص وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدوره من متوسط العمر المتوقع ويخفض دخل الأسر المعيشية ويرهق ميزانيات الصحة ونظم الصحة الوطنية ويدفع بالأسر المعيشية أكثر نحو هاوية الفقر. فهناك، زاد عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن والأطفال الجياع ومعدل الوفيات النفاسية بشكل كبير خلال العقد الأخير. وتدنو جميع المناطق الخمس من تحقيق التسجيل الشامل في التعليم الابتدائي، بالرغم من أن تحقيق ذلك الهدف سيتطلب جهودا إضافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا وفي البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، حيث لا تزال نسب التغطية تشكل تحديا أيضا. وفي أغلب المناطق النامية، يصبح التفاوت بين الجنسين جليا عند دخول الفتيات المدارس الثانوية. كما بدأ التفاوت الاقتصادي الذي يتنامى داخل بلدان أغلب المناطق وفيما بينها، وحيث تعتبر أمريكا اللاتينية أشد مناطق العالم تفاوتا، يصبح مسألة تثير قلقا كبيرا.

١ - التنمية المستدامة

١٨ - تُمكن اللجان الإقليمية من دمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وذلك من خلال نُهُجها الشاملة لعدة قطاعات لمواجهة التحديات البيئية، وللمتابعة الإقليمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتشمل المنتديات الإقليمية المؤتمرات الوزارية واجتماعات التنفيذ الإقليمية من أجل دعم عمل لجنة التنمية المستدامة. وإعدادا للدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، نظمت اللجان الإقليمية، اجتماعات تنفيذ بالتعاون مع الشركاء المؤسسيين الآخرين ذوي صلة، قيّمت التقدم المحرز في المنطقة من حيث تنفيذ التنمية المستدامة في مجالات توفير الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والغلاف الجوي، وتغير المناخ، والتنمية الصناعية. وشمل الاستعراض المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

١٩ - كما نظرت اجتماعات التنفيذ الإقليمية في الروابط المشتركة فيما بين هذه المواضيع، والمسائل الشاملة لقطاعات متعددة ذات الصلة بها، ودور اللجان في سياق التنفيذ الإقليمي لخطة جوهانسبرغ لتنفيذ التنمية المستدامة. وفي تلك الاجتماعات، وافقت البلدان على أنه يتعين إيلاء اهتمام أكبر للتنمية وتنفيذ ونقل التكنولوجيات الأنظف، والتوسع في المصادر البديلة للطاقة.

٢٠ - وأكدت اجتماعات التنفيذ الإقليمية مجددا على أن القضاء على الفقر هو شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وكررت التزام البلدان بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

وللبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدت الاجتماعات أن تحقيق أهداف التنمية يعتمد على بيئة دولية مواتية مستندة إلى أولويات التنمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تواجه تحديات التمويل من أجل التنمية، والعولمة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق في قطاعات التصدير محل اهتمامها. كما أبرزت الاجتماعات أن النجاح في بلوغ أهداف التنمية والقضاء على الفقر يتطلب حكما رشيدا داخل كل بلد وعلى الصعيد العالمي، فضلا عن الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية.

٢١ - بالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجان الإقليمية عملها في تعزيز المعايير والاتفاقيات البيئية، وهي تقدم المساعدة التقنية من خلال الخدمات الاستشارية الإقليمية وحلقات العمل لبناء القدرات، وتُعِد لمساعدة البلدان، كل في منطقتها. فعلى سبيل المثال، تساعد استعراضات الأداء البيئي التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تحسين إدارتها للبيئة، ووضع توصيات عملية لتحسين تنفيذ السياسات وأدائها مع الإسهام في الوقت ذاته في تحقيق التنمية المستدامة، وتهدف الاستعراضات إلى تقييم جهود البلد الرامية إلى تخفيف العبء الكلي الذي يواجهه التلوث، وإدارة موارده الطبيعية ودمج السياسات البيئية والسياسات الاجتماعية - الاقتصادية وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي. ويجري الاضطلاع حاليا بالجولة الثانية من الاستعراضات.

٢ - القضايا الجنسانية

٢٢ - وفيما يتعلق بمتابعة منهاج عمل بيجين وتنفيذه على الصعيد الإقليمي، واصلت اللجان إيلاء اهتمام خاص لمسائل من قبيل تأثير العولمة على المرأة، والعنف القائم على نوع الجنس، وأوجه عدم المساواة المؤسسية العامة التي تعوق المشاركة المتكافئة للمرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصُعُد كافة. وتقوم اللجان بالرصد، وتيسير صياغة السياسات، والتوعية، والاتصال في شتى أنحاء مناطق كل منها. وفيما يتعلق بمسألة التمكين، تقوم اللجان بتعزيز الشبكات، ومباشرة المرأة للأعمال الحرة، وتحسين إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٣ - وفي أوائل عام ٢٠٠٦، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا قاعدة للبيانات الجنسانية، كما قدمت الدعم التقني للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال الإحصاءات الجنسانية. واستحدث المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية والإنمائية، وهو أداة لتحليل المساواة بين الجنسين. ويعد توافق آراء المكسيك الذي اعتمد في الدورة التاسعة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأساس الذي تستند إليه أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي وحكومات المنطقة. وواصل مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية لتمكين المرأة: المجال الاقتصادي (التخفيف من حدة الفقر)، والمجال الاجتماعي (دورا الجنسين والشراكة في إطار الأسرة)، والمجال السياسي (المشاركة في صنع القرار والمشاركة السياسية). وركز المركز جهوده على تقديم دعم موضوعي للدول الأعضاء في صياغة تدابير عملية المنحى وتشريعات مراعية للفوارق بين الجنسين، وجمع الموجزات القطرية وصياغة السياسات والاستراتيجيات. كما استضافت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا المتابعة الإقليمية العربية للسنة الدولية للأسرة. وتعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تمكين المرأة والنهوض بها عن طريق التغلب على العوائق أمام تحقيق المساواة بين الجنسين مع العمل في الوقت ذاته على الحد من الفقر. وتولي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اهتماما خاصا لمسألتي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لدى النساء، والاتجار بالنساء والفتيات. وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فريقا عاملا معنيا بالقضايا الجنسانية والاقتصاد كجزء من البرنامج الخاص لاقتصادات وسط آسيا.

٣ - السكان والهجرة

٢٤ - وبالإضافة إلى أنشطة المتابعة المتواصلة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يسرت اللجان الإقليمية حوارات بشأن السياسة العامة فيما بين الدول الأعضاء بها، بشأن المسائل المتعلقة بالسكان والتي تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية. فركزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مختلف جوانب التغير الديمغرافي في أوروبا وأمريكا الشمالية، واستحدثت شبكة من مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالشيخوخة. واستنادا إلى المعلومات التي جرى جمعها وتبادلها عبر هذه الشبكة، تخطط أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتنظيم استعراض إقليمي عام عن متابعة خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة. وفيما يتعلق باستخدام تعدادات السكان، ركزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم جولة تعداد عام ٢٠٠٥، وبدأت تستشرف جولة عام ٢٠١٠. وركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحليل السياسات والدعوة، ودعمت ببيانات وتحليلات السكان اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشؤون الحكم في أفريقيا التي تستضيفها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا استراتيجية متعددة الأوجه بشأن زيادة الاشتراك مع المراكز الديمغرافية الإقليمية، والمجالس السكانية الوطنية، والوزارات المعنية.

٢٥ - وأبدت اللجنة الإقليمية اهتماما خاصا بالجانب المتعدد الأبعاد للهجرة الدولية، وبمساعدة البلدان في تحليل السياسات. وستنشر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تقرير السكان والتنمية الثالث المعني ببطالة الشباب والهجرة الدولية في المنطقة العربية. وفي دورة اللجنة لعام ٢٠٠٦، أبرزت تأثير الهجرة عبر الحدود على بلدان المصدر وبلدان المقصد، والشواغل الخاصة بالمهاجرات، وسياسات وقوانين الهجرة في بلدان المصدر وبلدان المقصد. وتناولت دورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٦، تحديات وفرص التنمية الناجمة عن الهجرة من منظور حقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين وأسرهم. وتُعِد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منشورا عن الآثار المترتبة على الهجرة الدولية والتنمية بالنسبة لأفريقيا.

جيم - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٦ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بذلت اللجان جهودها من أجل تعزيز بعض التدابير والآليات التي تشترك من خلالها في الأنشطة على الصعيد القطري، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وعلى الصعيد العالمي، تعمل اللجان بفعالية من خلال الفريق العامل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالوكالات غير المقيمة والفريق البرنامجي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إقرار هذه التدابير ووضع خطة عمل لتنفيذها. كما ساهمت اللجان بنشاط في خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وذلك في متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مشددة على التعاون على الصعيد الإقليمي دعما للعمل الإنمائي على الصعيد القطري. ويرد فيما يلي بعض الآليات التي تستخدمها اللجان الإقليمية للمشاركة في العمل القطري والتفاعل بنشاط مع المكاتب والأفرقة القطرية.

١ - المشاركة في عمليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأُطُر عملها (التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) وغير ذلك من الأعمال التحليلية

٢٧ - فيما يركز عمل اللجان الإقليمية على الصعيد الوطني على المسائل العابرة للحدود وتلك الإقليمية، وذلك بناء على طلب أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية، تقدم اللجان الدعم لعمليات التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وبعض المساهمات الأكثر شيوعا التي تقدمها اللجان لعمليات التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي ما يلي: أُطُر عمل مفاهيمية تتعلق بمسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة؛

ودراسات مقارنة فيما يتعلق بصنع القرار في مجال السياسات وتنفيذها وتقييمها؛ وخبرات تتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات ومسائل التنمية التي تتطلب نهجا إقليميا و/أو دون إقليمي، بما في ذلك أفضل الممارسات؛ ومعلومات قطرية عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (ومن بينها معلومات مفصلة استنادا إلى التعدادات)، والمؤشرات البيئية.

٢ - المساعدة التقنية، بطرق من بينها تقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية

٢٨ - تقدم اللجان المساعدة التقنية للدول الأعضاء في شكل مشورة في مجال السياسات، والدعوة، وحلقات عمل تدريبية على الصعيد القطري من أجل بناء القدرات في مجالات التنمية الرئيسية التي تتسق مع الأولويات الوطنية (مثلما تبرزه استراتيجيات التنمية الوطنية (استراتيجيات الحد من الفقر على سبيل المثال) والالتزامات الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية، والقواعد والمعايير والصكوك القانونية المتفق عليها دوليا).

٣ - اجتماعات التنسيق الإقليمية وغيرها من المبادرات الإقليمية المشتركة بين الوكالات

٢٩ - تعد اجتماعات التنسيق ومنتديات تقاسم المعارف على الصعيد الإقليمي آليات هامة يمكن للجان الإقليمية كذلك أن تستخدم من خلالها قدراتها وخبراتها على الصعيد القطري. فعلى سبيل المثال، تستخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، اجتماعات التشاور الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق في أنشطة وأولويات الكيانات الإقليمية للأمم المتحدة. ويساعد ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تحسين روابط الأنشطة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة بالصعيد الوطني.

٣٠ - ومن الآليات التي أثبتت فعاليتها في تيسير تقاسم المعارف المنهجي فيما يتعلق بالحد من الفقر لدى البلدان الأفريقية، وبالتالي تفعيل عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، الفريق الدراسي الأفريقي المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر، الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠٠١، ومشروع تقاسم المعارف المنبثق عنه. وبناء على أساس الفريق الدراسي وتركيزا على تعزيز الروابط فيما بين استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعا معنونا: ''تعزيز تقاسم المعرفة لدعم عملية الحد من الفقر في أفريقيا''. بالإضافة إلى ذلك، فإن لمواقع اللجان الإقليمية على شبكة الإنترنت وصلات يمكن عن طريقها الحصول على معلومات عن الأنشطة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات محددة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالحد من الفقر.

٣١ - كما مكنت المبادرات الإقليمية المشتركة بين الوكالات التي تشارك فيها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، اللجان الإقليمية من المساهمة في العمل الإنمائي القطري. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، التقارير الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية التي تنشرها اللجان من خلال التعاون المشترك بين الوكالات. ومن الأمثلة الأخرى، العملية التي شرعت فيها مؤخرا اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بمشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد التثقيف والبحوث في مجال الاقتصاد، والتي أسفرت عن اتفاق لتأسيس شراكة من أجل دعم التثقيف والبحوث في مجال الاقتصاد، تهدف إلى تكامل الشبكات والمبادرات القائمة الداعمة للبحوث الاقتصادية في وسط آسيا، وتحسين الروابط فيما بين مقرري السياسات والباحثين.

دال - التطورات في مجالات مختارة للتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان

٣٢ - واصلت اللجان الإقليمية تعاونها فيما بينها ومع شركاء التنمية الآخرين، ولا سيما من خلال مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية التي أثبتت كونها وسيلة فعالة في تعزيز التعاون الأقاليمي.

٣٣ - وتشارك كل اللجان الإقليمية في مشروع جديد من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية عن بناء ''شبكات للمعارف من خلال توفير نقاط للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحرومة''، الذي يرمي إلى بلوغ الغايات المبينة في خطة العمل المعتمدة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ويهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الفقيرة والمحرومة، والمرأة على وجه الخصوص، من أجل الحصول على خدمات المعلومات الخاصة بالأعمال التجارية والمعلومات الزراعية والمعارف المحلية ذات الصلة من خلال إنشاء شبكة من نقاط الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعمل اللجان عن كثب مع مشغلي خدمات الإنترنت والشبكات بالقطاع الخاص في البلدان المضيفة من أجل تحديد القابلية للاستدامة، والتكاليف، وأساليب التشغيل المُثلى (عامة أو خاصة أو مختلطة) للشبكات القائمة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل المجتمعات الريفية.

٣٤ - ودعما لجهود البلدان النامية من أجل تنمية قدراتها على التعامل مع المسائل التجارية والبيئية المعقدة والمتعددة الأوجه بشكل شامل والمشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية، تعمل اللجان الإقليمية بشكل مشترك وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية في مشروع من أجل بناء

القدرات في مجالي التجارة والبيئة. وقد اكتمل التخطيط والإعداد للمشروع وسيبدأ تنفيذه قريبا.

٣٥ - وكجزء من دعمها التشغيلي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تشارك اللجان كذلك في مشروع من أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والنهوض بالصحة في عملية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المقرر تنفيذ المشروع على مدى ثلاث سنوات بدءا من عام ٢٠٠٦، وسيركز على زيادة قدرة كبار مسؤولي الحكومات في المناطق الخمس على تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة، والمساواة بين الجنسين، والأبعاد الصحية في خطط التنمية الوطنية.

٣٦ - وأخيرا، تعمل اللجان بشكل مشترك في مشروع عن قياس القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية، وذلك بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية. ويهدف المشروع إلى تحسين البيانات عن تلك القطاعات من أجل تعزيز السياسات الاجتماعية القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والأقاليمي. ولذلك أهمية خاصة، حيث يشكل القطاع غير النظامي مكونا أساسيا في الهيكل الاقتصادي للعديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على النحو المبين في الفرع الثاني أدناه.

ثانيا - البعد الإقليمي لتهيئة بيئة مواتية لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتأثير ذلك على التنمية المستدامة

ألف - مقدمة

٣٧ - يعد التأكيد الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ على العمالة المنتجة واللائقة إقرارا واضحا بأهميتها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الواردة في إعلان الألفية. ويستند هذا الفرع من التقرير، الذي يعرض منظورات إقليمية في خمسة مجالات، إلى ما أجرته اللجان الإقليمية مؤخرا من أعمال تحليلية لإشكاليات مختارة تتعلق بالعمالة[(١)].

(١) انظر على سبيل المثال: التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠٠٥: التصدي لتحديات البطالة والفقر في أفريقيا (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.05.II.K.9)؛ ودراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.E.17)؛ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.F.10)؛ والاستعراض العام الأولي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05,II.G.188) ومواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (E/ESCWA/24/4/Part II).

باء – النمو الشامل والعمالة والحد من الفقر

٣٨ – يعني النمو الشامل مشاركة الجميع في الفوائد الملموسة للنمو الاقتصادي. التي يمكن تحقيقها بالدرجة الأولى عن طريق إنشاء الوظائف والدخل من العمل، أو إمكانية الحصول على أصول منتجة. وفي معظم المناطق، لم تكن السنوات الأولى من هذا العقد مواتية بهذا المفهوم.

٣٩ – ففي أفريقيا، لم تحقق نوعية العديد من الوظائف القائمة والجديدة وأجورها التخفيف من حدة الفقر. وينعكس ذلك، من بين أمور أخرى، في العدد المتزايد من العاملين الفقراء، الذين يشكلون ما يقرب من ٤٥ في المائة من مجموع عدد المستخدمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وزيادة وظائف العمل غير المتفرغ في القطاع النظامي، ونمو العمالة في القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصادات الحضرية والريفية، حيث تعد البطالة كذلك مشكلة خطيرة. وعلى مدى الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٠، مثلت العمالة غير النظامية ما نسبته ٧٢ في المائة و ٤٨ في المائة من العمالة غير الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا على التوالي. ويزيد عدم القدرة على ضخ الحيوية في الاقتصاد الريفي من سرعة معدل الهجرة إلى المراكز الحضرية الأفريقية، مما يؤدى إلى زيادة حدة وانتشار الفقر الحضري، حيث لا توجد بالمدن الهياكل الأساسية والقدرة على إيصال الخدمات دعما للأعداد الكبيرة من السكان الوافدين.

٤٠ – وتتسبب عدة عوامل في استبعاد الجزء الأكبر من السكان من العمالة النظامية، ومن بينها: بطء نمو القطاع النظامي، والموارد المحدودة للسوق، والحواجز المؤسسية. ولا يزال معظم العمال في أفريقيا يعملون في القطاع الزراعي الذي يتسم بالعمالة الناقصة الموسمية. وفي المناطق الريفية، يعمل العديد ساعات أقل مما يرغبون فيه، ويكسبون دخلا أقل من نظرائهم في مجالي الصناعة والخدمات، ويستخدمون مهاراتهم بدرجة أقل، وهم أقل إنتاجية بوجه عام.

٤١ – وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمرور الوقت من حيث النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فلا زالت منطقة تتسم بالتفاوتات، حيث لا يزال بها ما يقرب من ٦٨٠ مليون شخص من الفقراء. ويعكس ذلك نقص فرص العمالة المنتجة والكريمة. كما أن الكثير من أولئك المستخدمين في المنطقة يكسبون بالفعل أجورا لا تذكر. فقد بلغت حصة العامل من الفقراء مُقاسة بالنسبة للموظفين الذين تقل دخولهم عن دولارين في اليوم (المعرف من حيث تعادل القوة الشرائية) كحصة من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٣، ما يصل إلى ٨٨ في المائة في جنوب آسيا، و٥٩ في المائة في جنوب شرق آسيا، و

٤٩ في المائة في شرق آسيا. ولذلك، تعد إمكانية وقوع العاملين من الفقراء ضحية الصدمات الداخلية أو الخارجية وانزلاقهم إلى هوة الفقر المدقع عالية جدا.

٤٢ - كما تعد عدم كفاية النمو مسألة هامة في العديد من الاقتصادات الأصغر حجما، ومن بينها الدول الجزرية في المحيط الهادئ. ففي هذه الاقتصادات، يمكن أن تقوَّض الجهود الوطنية بشكل حاد بسبب قلة الموارد المالية وغير المالية، وأن تضعف كذلك بسبب البعد الفعلي لتلك الدول. فمن دون المعونة والدعم الإقليميين، والدوليين دون شك، مثل الاتفاق العالمي المتوخى في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن احتمالات تحقيق نمو مستمر طويل الأجل، ومن ثم، الحد من الفقر، تعد محدودة للغاية في هذه البلدان.

٤٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أثناء التسعينات والسنوات الأولى من هذا العقد، أُنشئت معظم الوظائف الجديدة في القطاع غير النظامي - الذي يتسم بانخفاض متوسط الدخل - حيث تصاعد معدل البطالة من ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ١١ في المائة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (المتوسط المرجح في ٢٣ بلدا). وفي السنوات الأولى من هذا العقد، بلغت تقديرات الفقراء من العمال في الحضر نسبة ٣٠ في المائة وفي الريف نسبة ٥١ في المائة. وعاق ضعف النمو في الإنتاجية تحقيق زيادات جوهرية في الأجور الحقيقية. وانعكس ضعف التطور في أسواق العمل في ارتفاع مستويات الهجرة النازحة لا سيما من المكسيك وأمريكا الوسطى وبعض بلدان الأنديز.

٤٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، تتمتع الاقتصادات بشكل عام بأسس متينة نسبيا للاقتصاد الكلي إلا أن الأداء الوطني من حيث تشكيل نمط نمو شامل يعد متفاوتا. ففي عدد من البلدان، لا سيما في جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، يصاحب النمو الاقتصادي فقر مستمر، وبطالة، وتفاوت متزايد ليس فقط في الدخل بل في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية أيضا.

٤٥ - ونتيجة للضغط الديمغرافي وتزايد معدل النساء المنضمات لقوة العمل، تتسم منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأحد أعلى معدلات الملتحقين الجدد بسوق العمل. ويعمل ذلك على تفاقم معدل البطالة المرتفع أصلا في المنطقة والمقدر بنحو ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويصحب البطالة ارتفاع في العمالة الناقصة مما يسفر عن زيادة في الفقر. وتنتج البطالة كذلك عن عدم توافق المهارات المتاحة وطلب السوق. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعا بالمنطقة، يُتوقع أن تظل معدلات البطالة مرتفعة بسبب بطء إنشاء الوظائف، وانخفاض نصيب الفرد من النمو، وانخفاض امتصاص بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفائض من العمالة بسبب سياسيات ''تأميم العمل'' وازدياد اللجوء إلى العمالة

الآسيوية الأقل كلفة. وينتج ارتفاع معدل البطالة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قطاع النفط كثيف رأس المال وروابطه الضعيفة بقطاعات الاقتصاد الأخرى، والتشبع من فرص العمل في القطاع العام، وضعف القطاع الخاص. ويلزم حدوث نمو سريع ومتنوع من أجل توفير فرص عمل في القطاعين النظامي وغير النظامي على السواء، وإيجاد موارد لتوفير المنافع العامة وإنشاء الهياكل الأساسية. وفي هذا السياق، يمكن القيام بمعالجة جوهرية للمسائل المتعلقة بالفقر غير المرتبط بالدخل، من قبيل عدم كفاية المنافع العامة أي التعليم والصحة والنقل والإسكان، أو انخفاض جودتها.

٤٦ - وساعدت التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجرون والعمال المؤقتون بعقود في الخارج إلى أسرهم بشكل كبير في رفع مستوى معيشة بعض أفقر قطاعات المجتمع في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وينطبق هذا أيضا على العديد من البلدان الأخرى في مناطق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، فضلا عن اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد تجربة الفلبين في نقل التحويلات بشكل أكبر إلى قطاعات منتجة. كما يمكن للهجرة أن تعزز من التجارة والاستثمار الأجنبي، ومن ثم تفضي إلى زيادة في العمالة. ويمكن أن يعود المهاجرون بمهارات عمل ومعارف محسنة، ومن ثم يمثلون آلية لنقل المعارف التقنية.

جيم - تحديات تشغيل الشباب والنساء

١ - تشغيل الشباب

٤٧ - في جميع المناطق، تواجه البلدان النامية تحديات جديدة في إدماج الشباب بنجاح في القوى العاملة. ومن هذه التحديات، التحولات الديمغرافية التي تغير من الحجم النسبي للأعداد الغفيرة لمن يدخلون إلى سوق العمل، والتحولات التي تحدث في الإنتاجية الزراعية فتطلق اليد العاملة من الريف إلى العمل في المناطق الحضرية، والتجارة العالمية التي قد تغير من الطلب النسبي على الأيدي العاملة في مختلف القطاعات. وهناك أعداد متزايدة من الفتيات تدخل إلى سوق العمل، حتى في البلدان التي لم تكن المرأة تعمل فيها خارج المنزل عادة. ونظرا لقلة خبرة الشباب، ونقص تعليمهم، وسوق العمل المفرطة التنظيم، يحرم هؤلاء من فرصة عمل، حتى عندما يترجم ارتفاع النمو الاقتصادي إلى زيادة عامة في فرص العمل. ففي فترات الانتعاش الاقتصادي يكون الشباب آخر من يستخدم للعمل وفي أوقات الركود الاقتصادي هم أول من يفصلون منه. والشباب في كل مكان هم الذين يُتعرضون على

الأرجح للبطالة أكثر مما يتعرض لها البالغون، أما نسبة الشباب العاطلين إلى البالغين، فتتفاوت تفاوتا كبيرا من منطقة إلى أخرى.

٤٨ - تزيد احتمالات تعرض الشباب للبطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن مثيلتها بين البالغين بثلاث مرات ونصف. وفي شمال أفريقيا، كانت معدلات البطالة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في عام ٢٠٠٣ ضعف ما كانت عليه بين مجموع القوة العاملة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان الشباب العاطلون يمثلون ٦٣ في المائة من مجموع أعداد العاطلين، رغم أن الشباب لم يكونوا يمثلون سوى ٣٣ في المائة من القوة العاملة. وتنطبق هذه المعدلات المرتفعة جدا للبطالة على الشباب من الجنسين.

٤٩ - وبالمثل، كانت معدلات البطالة بين الشباب العربي في عام ٢٠٠٤، والتي بلغت ٢١ في المائة، أكثر من ضعف مثيلتها بين البالغين. ورغم أن الشباب لا يمثلون سوى ٢٤ في المائة من القوة العاملة في المنطقة، فإنهم يمثلون ما يقرب من ٤٤ في المائة من مجموع العاطلين فيها. وبشكل عام، فإن الشباب في البلدان العربية، يتعرضون للبطالة أكثر من البالغين بنحو مرتين ونصف. بل أن معدلات البطالة بين الفتيات أعلى منها بين الفتيان.

٥٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتركز البطالة بشدة أيضا بين الشباب. وكمثال، فبينما كان المعدل الكلي للبطالة في المنطقة في عام ٢٠٠٤ يبلغ نحو ٤,٤ في المائة، فإن معدل البطالة بين الشباب تراوح بين ٧,٥ في المائة في شرق آسيا، و ١٧,١ في المائة في جنوب شرق آسيا. وقد زادت أعداد العاطلين في جنوب شرق آسيا إلى أكثر من الضعف، فبينما كانت أقل قليلا من ٥ ملايين عاطل في ١٩٩٤، وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ١٠,٥ ملايين عاطل. ويضم جنوب آسيا أكبر عدد من الشباب العاطلين، حيث وصل عددهم إلى ١٤,٥ مليون عاطل تقريبا في عام ٢٠٠٤.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٤، كان معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي الذي يضم ٢٥ عضوا للشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة تقف عند ١٨,٧ في المائة، مقابل متوسط يبلغ ٩ في المائة على مستوى القطر، بينما كانت معدلات البطالة بين الشباب في بلدان جنوب شرق أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية ورابطة البلدان المستقلة أعلى أيضا من المتوسطات القطرية. وبالإضافة إلى ذلك - وعلى عكس دول أوروبا الغربية - فإن الكثير من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا سيما في وسط آسيا، تواجه ضغطا هائلا على أسواق العمل بسبب هيكلها الديمغرافي ''الشاب''.

٥٢ - وكما هو الحال في المناطق الأخرى، فإن شباب منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يواجهون مشاكل خاصة في اندماجهم المنتج في أسواق العمل، كما يتضح من

ارتفاع معدلات البطالة بين هذه الفئة. وكمثال، تبين من متوسط العينات التي أُخذت من ١٨ بلدا في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٣، أن معدل البطالة بين سكان الحضر بلغ نحو ١١,٤ في المائة، بينما بلغ ٢١,٣ في المائة بين الشباب (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة).

٢ - تشغيل النساء

٥٣ - ما زالت مشاركة المرأة في القوة العاملة تواصل زيادتها في جميع المناطق. فقد أسهم توسع قطاع الصناعات التحويلية، وبالأخص نمو صادرات المنسوجات إلى البلدان المتقدمة النمو، إسهاما كبيرا في مختلف المناطق بإيجاد فرص عمل للنساء. وهو ما يُبرز - بعدة طرق - ضرورة فتح الأسواق أمام البلدان النامية عن طريق نظم تجارية مواتية. كما أن التطورات الإيجابية في عمل المرأة تؤكد ضرورة التركيز بقدر أكبر على إتاحة فرص عمل لائق ومنتج لهؤلاء العاملات المحتملات الجدد.

٥٤ - ورغم المكاسب التي تحققت للمرأة في فرص العمل، ما زالت المرأة العاملة تواجه تحديات كبيرة في جميع المناطق. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقل المعدلات الرسمية للبطالة بالنسبة للنساء عنها بالنسبة للرجال، سواء بين الشباب أو البالغين، وإن كانت أقل بين الشباب. والأرجح أن معدلات البطالة الفعلية بين النساء أعلى مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية، في أفريقيا (وربما في بعض المناطق الأخرى). وقد يكون المعدل أقل مما هو عليه لعدة أسباب: فمع الأعراف الاجتماعية السائدة، تقوم النساء بصورة غير متكافئة بالأعمال المترلية التي لا تتقاضى عنها أجرا، ولا يحتسبن ضمن أعداد العاطلين. كما أن فرص حصول النساء على عمل في بيئة تتسم بارتفاع أعداد العاطلين هي فرص قليلة الاحتمال، وبالتالي فإنهن يخرجن من سوق العمل الرسمية، وربما يلجأن إلى القطاع غير الرسمي. وتخفي معدلات البطالة الرسمية وراءها أن معظم النساء العاملات في أفريقيا يزاولن أعمالا غير رسمية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعمل ٨٤ في المائة من العاملات غير الزراعيات في القطاع غير الرسمي، مقابل ٦٣ في المائة فقط من الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أغلب النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يعملن لحسابهن وليس في أعمال يتقاضين عنها أجرا.

٥٥ - ورغم زيادة معدل النشاط الاقتصادي للنساء في المنطقة العربية، والذي بلغ نحو ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، فهو ما زال من أدنى المعدلات في العالم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك بطء النمو الاقتصادي في العقدين الماضيين، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل، والأطر القانونية الموجودة، والأعراف الاجتماعية والثقافية. وبشكل عام، يرتفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء في أقل البلدان العربية نموا، حيث تعتبر

الزراعة قطاعا هاما ومستخدما موسميا كبيرا للنساء. وقد لا يشير ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي بالضرورة إلى ارتفاع درجة التمكين الاقتصادي، إذ أنه قد يشير أيضا إلى ارتفاع معدلات الفقر وإلى الحاجة إلى دخل إضافي. فأقل معدلات للنشاط الاقتصادي للمرأة تسود في البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع. ومع ذلك، ففي الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة كان أكثر من ثلث الفتيات اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٥ سنة، نشطات اقتصاديا في الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢. وهذا المعدل المرتفع نسبيا يمكن أن يعزى إلى وجود أعداد كبيرة من العاملات المهاجرات في هذه البلدان.

٥٦ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تتفاوت فرص عمل النساء تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر. ففي الوقت الذي واصل فيه مستوى عمالة النساء تحسنه في أغلب بلدان أمريكا الشمالية وغرب أوروبا نتيجة تحسين الأُطر التشريعية، لوحظ وجود اتجاهات معاكسة في أغلب البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي جنوب أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، تدهور وضع المرأة في سوق العمل نتيجة التخفيضات غير المتناسبة في وظائف النساء في منتصف التسعينات، والممارسات التمييزية، لا سيما في القطاع الخاص، وتزايد الآراء المحافظة بشأن دور المرأة في المجتمع. كما أن نوعية عمل المرأة تمثل مشكلة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأسرها. فالوظائف التي تشغلها المرأة تتركز عادة عند أول درجات سُلم سوق العمل، وهو ما ينعكس في استمرار وجود فارق في الأجور. فالمرأة في الاتحاد الأوروبي تحصل على أجر يقل عن أجر الرجل بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط. بينما يزيد الفارق عن ذلك في مناطق أخرى، مثل آسيا الوسطى، حيث يبلغ متوسط أجر المرأة ٤٠ في المائة من أجر الرجل في طاجيكستان، و ٦٠ في المائة في كازاخستان. أما فرص العمل لبعض الوقت، وهي أقل ضمانا ولا تعطي عادة مزايا اجتماعية كافية، فأغلبها من نصيب النساء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأسرها.

٥٧ - على الرغم من زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل خلال العقد الماضي تواجه المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما هو الحال في المناطق الأخرى مشكلات خاصة. فمن ناحية، اتسم هذا الاتجاه بتركز النساء العاملات في وظائف متدنية الأجر في قطاعات ضعيفة الإنتاجية. ومن ناحية أخرى فبينما تحقق تقدم في تضييق الفارق في الدخل من العمل بين الرجال والنساء، فقد تفاوت ذلك بتفاوت فئات العاملين، موزعة حسب مستوى التعليم. ومن المفارقات أن أوسع فارق يوجد بين أرفع النساء تعليما حيث لم يزد دخلهن الآتي من الأجور في عام ٢٠٠٢ عن ٦٦,٢ في المائة من دخل الرجل.

دال – النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل: التحديات المتمثلة في زيادة أعداد العاطلين

٥٨ – هناك عدة عوامل أضعفت العلاقة بين نمو الإنتاج وأداء سوق العمل في أغلب المناطق. أولها أن خلق فرص عمل لم يواكب نمو القوة العاملة (نظرا لعدة عوامل في أغلب المناطق النامية منها: ارتفاع معدلات المواليد، وتزايد معدلات مشاركة النساء، وتمديد سنوات العمل). وثانيا لأن مسايرة تقلبات فرص العمل بالتقلبات الدورية كان ضعيفا. وثالثا، لأن التوسع الاقتصادي في كثير من البلدان قد حدث في القطاعات التي ليست كثيفة العمالة (مثل قطاع الطاقة الغالب في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية في رابطة الدول المستقلة). فالتوسعات التي تحدث بفعل الصناعات الاستخراجية كثيفة رأس المال، أو اقتصادات الصادرات التكنولوجية المتقدمة لا تخلق نموا مقابلا في إجمالي فرص العمل و/أو انخفاضا في البطالة. ورابعا، كان هناك طلب أقل على العمالة نتيجة للتغير التكنولوجي والتقلص الكبير الذي حدث في فرص العمل بالقطاع العام في أعقاب الخصخصة. كما أن التنقل الجغرافي والقطاعي للعمالة ما زال منخفضا في كثير من اقتصادات هذه المناطق، الأمر الذي يحول بصورة فعالة بين انتقال العمال من القطاعات أو المناطق التي يتراجع فيها النشاط الاقتصادي إلى تلك التي يزدهر فيها ذلك النشاط. وأخيرا، فإن أسواق العمل تعتبر أكثر استجابة نسبيا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي حققت قدرا أكبر من التقدم في إصلاح الأسواق. كما أن الصعوبات الموجودة في أسواق العمل (مثل عقبات الدخول/إعادة الدخول، وعدم توافق المهارات) تساهم في إطالة أمد متوسط فترات البطالة. ولا شك أن إزالة هذه الصعوبات أو تخفيفها سوف يساهم في زيادة تجاوب فرص العمل مع نمو الإنتاج.

٥٩ – ورغم أن ارتفاع معدلات النمو هو في أغلب الأحيان أفضل سياسة داعمة لخلق فرص العمل، فإن العلاقة التقليدية بين النمو الاقتصادي وخلق وظائف أصبحت، فيما يبدو، موضع شك خلال السنوات القليلة الماضية في أغلب المناطق.

٦٠ – وقد سجلت أفريقيا على سبيل المثال، نموا بنسبة ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٤، وهي أعلى نسبة تقريبا منذ عشر سنوات، بالإضافة إلى التحسن المستمر عن عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وإذا كان أداء الاقتصاد الكلي قد تحسن بصورة ملموسة في أفريقيا منذ منتصف التسعينات، فإنه يبدو أنه لم يكن له تأثير على البطالة. ورغم أن متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي زاد بصورة مستمرة من أقل من ٣ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، فإن البطالة معدلها يقارب ١٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥، أي أكثر منه في

أغلب المناطق النامية الأخرى، مع تفاوتات ملموسة بحسب المناطق دون الإقليمية، والبلدان، ونوع الجنس، والفئة العمرية.

٦١ - وهناك مثال صارخ آخر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ففي الوقت الذي حققت هذه المنطقة أعلى معدل سنوي للنمو بمتوسط ٥,٧ في المائة على امتداد الخمسة عشر عاما الماضية مقابل متوسط نسبته ٣,٤ في المائة في العالم، فإن معدل نمو الوظائف لم يتعد ١,٨ في المائة. وتنتشر العمالة الناقصة أكثر من انتشار البطالة نفسها، وبالأخص في المناطق الريفية. وتضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضا ما يبلغ تقديره ١٢٧ مليون طفل، أي ٥٢ في المائة من مجموع الأطفال العاملين في العالم البالغ عددهم ٢٤٦ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة. وهناك قلق واسع النطاق الآن لأن الكثير من بلدان المنطقة يحقق نموا كبيرا في الإنتاج على حساب خلق وظائف جديدة. فالزيادة في أعداد العاطلين تحدث بشكل خاص في الاقتصادات السريعة النمو حيث بدأ معدل البطالة يميل إلى الزيادة في الآونة الأخيرة.

٦٢ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ورغم حدوث زيادة في الدخل بنسبة ١١ في المائة خلال السنتين الأخيرتين، فإن الانخفاض في معدل البطالة لم يحدث إلا بنسبة ١ في المائة. والنمو الاقتصادي الذي حدث في المنطقة أساسا في قطاع النفط الكثيف العمالة لم ينعكس في صورة فرص عمل جديدة وأفضل، تؤدي بدورها إلى الحد من الفقر. وقد عجزت المنطقة عن تهيئة بيئة مناسبة لتنمية قطاع قوي من الصناعات التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أثبتت أنها جهات رئيسية في استيعاب الأيدي العاملة. وتركز إيجاد فرص للعمل في القطاع غير الرسمي بدرجة رئيسية، حيث لا وجود للضمان الاجتماعي وغيره من المزايا الاجتماعية، مما يزيد من التفاوت.

٦٣ - وبالمثل فقد تسارع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٤ في الدول الأعضاء الثماني الجدد في الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الكلي لهذه البلدان بنحو ٥ في المائة. كما واصلت اقتصادات جميع بلدان بحر البلطيق نموها بخطى سريعة. وزاد الناتج المحلي الإجمالي الكلي في دول جنوب شرق أوروبا بنحو ٨ في المائة. ومع ذلك، ورغم هذا التسارع في نمو الإنتاج، فإن صافي الوظائف التي أمكن إيجادها كان ضئيلا في ذلك الجزء من المنطقة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وظلت معدلات البطالة ثابتة أو انخفضت انخفاضا طفيفا. وبالمثل، ففي الوقت الذي سجلت فيه بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط يربو على ٨ في المائة، فإنها لم تحقق سوى انخفاض متواضع في معدلات البطالة فيها.

٦٤ - ومن ناحية أخرى، وخلافا للمناطق الأخرى، كانت العلاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين النمو الاقتصادي وخلق وظائف جديدة ما زالت قائمة بشكل عام. وفي الوقت الذي كان فيه النمو الضئيل والمتقلب فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ هو السبب الرئيسي وراء التباطؤ في إيجاد وظائف منتجة، حدث تطور إيجابي في أسواق العمل أثناء النمو المرتفع الذي تحقق في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٤، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقف عند ٥,٩ في المائة، بينما كان نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي هو ٤,٤ في المائة. وكان للانتعاش تأثيره الإيجابي على أسواق العمل: فقد هبط معدل البطالة في المدن من ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٤، رغم استمرار الاتجاه الصعودي للعرض من الأيدي العاملة. وبدأت البطالة في الانخفاض لتصل إلى ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي نفس الوقت، ما زال الاتجاه المثير للقلق نحو العمل في القطاع غير الرسمي والعمل في الأعمال المؤقتة مستمرا في المنطقة.

هاء - العمالة ومنع نشوب الصراع

٦٥ - من الأسباب الاقتصادية الرئيسية للصراع في بعض أنحاء أفريقيا، كما هو الحال في المناطق الأخرى، انخفاض الدخل أو الفقر الصريح، والتفاوت داخل الدول وفيما بين الدول، وضعف أو عدم وجود المؤسسات الحكومية، وعدم وجود ديمقراطية تشاركية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة، وضعف فرص حدوث أي تحسن في مستويات المعيشة، وعدم وجود تكافؤ فرص بين جميع المجموعات العرقية، كلها أسباب للقلاقل الاجتماعية. فهناك تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة ترتبط بشكل خاص ببطالة الشباب. فمع قلة الخيارات المتاحة للشاب العاطل، يصبح من المرجح أن ينخرطوا في سلوك إجرامي، وعلى الأخص في السطو المسلح، وغيره من السلوكيات المدمرة للذات والتي تنطوي على أخطار هائلة، مثل الاشتغال بالجنس واستخدام المخدرات بصورة غير مشروعة. ومن نتائج بطالة الشباب الضارة والمثيرة للانزعاج بشكل خاص تجنيد المقاتلين الأطفال في الصراعات المسلحة، مما أضر باقتصادات بعض البلدان الأفريقية.

٦٦ - وما زالت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تعاني من الصراعات والآثار المتولدة عنها. فعدم الاستقرار والأخطار القائمة كانا السبب وراء البطء الملموس للاستثمار والنمو الإقليميين، الأمر الذي أسفر عن زيادة البطالة، وعلى الأخص في صفوف الشباب. وأشد المناطق تأثرا هي في مناطق الصراع في العراق وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث وصلت معدلات البطالة إلى ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي، مما أدى إلى زيادة

ملموسة في الفقر هناك. ووصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ويقدر بدولارين في اليوم إلى ٦٢ في المائة تقريبا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٥. وتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر في العراق قد ازدادت سوءا منذ عام ١٩٩٩، عندما كان ثلث السكان تقريبا يعيشون بالفعل دون خط الفقر. فالصراعات وعدم الاستقرار وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تهيئ تربة خصبة للمشكلات الاجتماعية وللإرهاب.

٦٧ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحتل مشكلات العمالة مرتبة متقدمة في الدراسات الاستقصائية التي تجرى عن المشكلات الرئيسية حسبما يراها السكان. فمفهوم أن النظام الاقتصادي لا يفيد الجميع بصورة متساوية، وأن النمو الاقتصادي بالتحديد لا يخلق الوظائف اللازمة للأعداد المتزايدة من السكان، يمثل في أغلب الأحيان السبب الجذري للاضطرابات الاجتماعية وعدم الرضا عن المؤسسات السياسية، وتهافت الثقة في الديمقراطية كشكل عادل وكفء لتنظيم المجتمع. وإن عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب والعمل، يميل إلى تعميق احتمالات نشوب الصراع الملازمة لذلك.

٦٨ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كان الاستبعاد الاجتماعي هو السبب الجوهري لكثير من الصراعات وذلك بسبب قلة فرص الحصول على عمل لائق، وما يترتب على ذلك من فقر. فالإحباط الذي يصاب به الشباب العاطل يفضي إلى نشوء الصراعات، والاضطرابات المدنية، وإلى ارتفاع معدلات الجريمة. وبالتالي، فإن توفير فرص عمل لهم لن يقلل من الفقر فحسب، وإنما سيكون عنصرا حاسما في منع نشوب الصراعات.

٦٩ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اتخذت الصراعات العنيفة بين الدول وفي داخل كل دولة، شكل الحروب المتقطعة في أغلب الأحيان. ويرجع الصراع داخل البلد عادة إلى التركة السياسية والاقتصادية للحرب الباردة، والمؤسسات الحكومية غير الشرعية، والعلاقات الإقليمية المثيرة للمشاكل، والخلافات الدينية أو الثقافية أو العرقية التي تدار بطريقة سيئة، والحرمان الاقتصادي المنهجي. كما أنه من الواضح أن غياب السلام أو وجود صراعات خاملة حال بين بعض الاقتصادات وتحقيق إمكانياتها الكاملة، سواء من حيث النمو الاقتصادي أو من حيث خلق فرص العمل. فخلق فرص العمل هو أحد أولويات السياسات العليا في هذه البلدان، وإلا واجهت خطر استبعاد مجموعات ضخمة من الشباب من المجتمع العامل.

واو – مواثيق التلاحم الاجتماعي كاستجابة شاملة في مجال السياسات لتهيئة بيئة مواتية لإيجاد فرص عمل كاملة ومنتجة ولائقة للجميع

٧٠ – ينبغي النظر إلى مسألة البطالة في إطار البيئة العامة للاقتصاد الكلي إذا ما أريد تحقيق انخفاض ملموس ومستمر في البطالة، عندما تعجز سياسات سوق العمل وحدها عن إيجاد فرص عمل. ولذلك فإن توافر سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وبيئة صحية له، وخطة تنمية قوية، كلها عوامل لا غنى عنها لخلق فرص العمل الكافية.

٧١ – ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وتسارع التغيرات التكنولوجية، أصبحت الشركات تواجه ضغوطا تنافسية أكبر وتقلبا متزايدا في الأسواق. وفضلا عن ذلك، فقد تعرض استقرار العمال في أعمالهم لضغوط متزايدة هو الآخر.

٧٢ – ومن أجل زيادة مرونة الشركات، بدون التضحية بالحقوق الأساسية للعمال، ومن أجل ضم المزيد من العمال إلى العملية الإنتاجية، لا بد من وجود مواثيق للتلاحم الاجتماعي، تكون عناصرها الأساسية تهيئة وضع مؤسسي جديد لسوق العمل، وتصميما جديدا لنُظم الحماية الاجتماعية، ومجموعة متكاملة من السياسات الإيجابية لسوق العمل، وسياسات لإدراج القطاع غير الرسمي، تقوم كلها على سياسات مسؤولة للاقتصاد الكلي، وسياسات للتنمية المنتجة.

٧٣ – ويحتاج السياق الاقتصادي العالمي الجديد إلى وضع مؤسسي جديد لسوق العمل، مع توافر درجة من المرونة والتكيف أعلى من أسواق العمل الرسمية، في حدود معينة ودون أن يكون ذلك على حساب الحماية الاجتماعية الأساسية للعمال، ومع إجراء حوار اجتماعي على مستويات مختلفة كوسيلة لتحديد سماته الخاصة.

٧٤ – ويتطلب تغيير أسواق العمل، إجراء إصلاحات في نظم الضمان الاجتماعي، وبالأخص ما يتعلق بالجوانب التي ترتبط عادة بالحصول على عمل رسمي مستقر. فبدون هذا النظام الجديد، فإن زيادة مرونة أسواق العمل ستفضي إلى انتشار فرص العمل غير المستقرة. ومعنى هذا ظهور نظم يتوافر لها مستوى أعلى من التنوع وتغطية أوسع وخليط ملائم من المساهمات الفردية والتضامن النظامي.

٧٥ – والسياسات المالية المسؤولة مكون أساسي لمثل هذا الميثاق للتلاحم الاجتماعي، حيث هي الوحيدة التي تتيح وضع نُظم للحماية الاجتماعية والسياسات العمالية تتسم بالكفاءة والاستدامة. وقد اقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفعل ميثاقا من هذا القبيل لمنطقتها. وكثير من عناصر هذا الميثاق يمكن تكييفها وتطبيقها في مناطق أخرى.

زاي – الاستجابات الأخرى المتعلقة بالسياسة لمواجهة تحديات العمالة

٧٦ – بالإضافة إلى ميثاق التلاحم الاجتماعي، أو بالأحرى كجزء منه، لا بد من الاضطلاع بعدد من التوجيهات المتعلقة بالسياسة لمواجهة التحديات الرئيسية في مجال العمالة التي سبق ذكرها.

١ – الحد من قيود سوق العمل

٧٧ – في جميع المناطق سيكون من المفيد اتباع سياسات استبقاية بدرجة أكبر فيما يتعلق بسوق العمل. فتخصيص موارد أكبر لبرامج التدريب وإعادة التدريب، وتقديم مساعدات للبحث عن الوظائف والتنسيب للوظائف وربما تقديم إعانات للعمالة، يمكن لكل ذلك أن يساعد في الحد من قيود أسواق العمل القائمة. ومن شأن تحسين وسائل النقل وغيرها من الهياكل الأساسية، وتطوير الأسواق العقارية، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الدولي من أجل تحرير حركة العمال عبر الحدود، أن تسهم بصورة كبيرة في تشجيع حراك العمال.

٢ – تشجيع تشغيل الشباب والنساء

٧٨ – إن الإدماج المثمر للشباب والنساء – خاصة من الأسر الفقيرة – في سوق العمل، أمر ضروري لغرض تحقيق النمو في الحاضر والمستقبل، وكذلك للحراك الاجتماعي، وكسر سلسلة انتقال الفقر من جيل إلى جيل. والتعليم الجيد على جميع المستويات عنصر أساسي في هذا الصدد، سواء من حيث نوعية التعليم أو المساواة في الحصول عليه. ومن بين ما تشمله السياسات في هذا المجال – على سبيل المثال لا الحصر – الحيلولة دون الانقطاع عن الدراسة مبكرا، وتحسين نوعية تدريب المدرسين، وتكييف المناهج الدراسية بحيث تلائم الطلب في أسواق العمل. وينبغي وضع برامج تكميلية تسهل الدخول إلى أسواق العمل موجهة نحو الشباب والنساء (مثل التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). كما سيكون توفير التوجيه المهني والاستشارات المهنية، وتوفير معلومات عن السوق، وسائل مفيدة في توجيه الشباب والنساء الوجهة الصحيحة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون توفير مجموعة شاملة من التدخلات المتعلقة بالسياسة للنهوض بصلاحية الشباب والنساء للعمل، عنصرا رئيسيا في السياسات الفعالة للسوق والإصلاحات التعليمية.

٣ – تيسير إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٧٩ – نظرا للقيود على الطلب على الأيدي العاملة الأقل مهارة، فإن تعزيز إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة – وبالأخص المشاريع المتناهية الصغر – هو عنصر أساسي في إيجاد فرص

العمل، حيث أن هذه الأنماط في وحدات الإنتاج ليس فقط كثيف العمالة عموما، بل إنه تحديدا كثيف العمالة الأقل مهارة نسبيا. ومن العناصر المحورية هنا، تحديث المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن أن تخلق الكثير من فرص العمل الجيدة. ومن بين الوسائل الهامة، اتخاذ تدابير لتحسين إمكانية الحصول على المعلومات، والقروض، والتكنولوجيا، ونظم التجارة. وهذه السياسات ينبغي أن تستكمل بإجراءات لتشجيع التعاون الأفقي بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإقامة روابط مع الشركات الأكبر حجما، وتقوية الهياكل الإنتاجية على المستوى المحلي أو في سلاسل إنتاج معينة. وفي كثير من البلدان، اتخذت إجراءات من هذا النوع، ولكنها ظلت تعاني في أغلب الأحيان من مشكلات الكفاءة والتنسيق. وأخيرا، فإن السياسات التي تدعم تنمية الخدمات التي تستجيب إلى الطلب المحلي أو تنهض بنمو الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل، وقدرته على المنافسة، سيكون لها أيضا تأثيرها الحاسم على العمالة.

٤ - تقييم الدور الاجتماعي للقطاع الخاص

٨٠ - بإمكان القطاع الخاص أن يؤدي أيضا دورا أكبر في مساعدة الدول في النهوض بأمنها واستقرارها بممارسة مسؤوليته الاجتماعية عن الشركات بما في ذلك عن طريق الاستثمارات الأساسية للمساعدة في نزع فتيل التوترات (مثل الاستثمارات في خلق المزيد من فرص العمل أمام الشباب، و/أو استهداف المناطق الضعيفة) والاستثمار في وسائل تدريب العمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع غير الرسمية، رغم أنه هدف طويل الأجل في كثير من البلدان، يعتبر خطوة هامة نحو استراتيجية شاملة لخلق فرص عمل.

٥ - الحد من التقلبات الاقتصادية:

٨١ - في السنوات الأخيرة، عززت فترات النمو الاقتصادي الضئيل وفترات النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا، أهمية معدلات النمو الاقتصادي المرتفع والمستقر، والسياسات الاقتصادية المواتية، مع احتمال قيام السياسات المالية والنقدية المقاومة للتقلبات الدورية بدور رئيسي في هذا الصدد. وقد يسهم تيسير الفهم المتبادل لسياسات الاقتصاد الكلي بين بلدان المنطقة مساهمة كبيرة في الحد من التقلبات الاقتصادية. وبإمكان اللجان الإقليمية أن تؤدي دورا مفيدا في دعم الجهود ذات الصلة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

حاء – الاستنتاجات

٨٢ – إن تهيئة الفرص أمام التعاون الإقليمي من أجل دعم استراتيجيات وسياسات العمالة الوطنية يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في إيجاد عمالة منتجة وتوفير عمل لائق للجميع ففي حين تواجه المناطق – بدرجة متفاوتة – نفس التحديات الكبيرة المتعلقة بالعمالة، فإن توجهات السياسة المطروحة أعلاه يلزم النظر فيها، ومواءمتها، وتطبيقها في السياق الخاص بكل منها. وبناء على ذلك، فإن هناك فائدة كبيرة محتملة في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية ذاتها. بل إنه في بعض الحالات، يمكن أن يحدث هذا التبادل على المستوى الأقاليمي، من أجل مقارنة التجارب عند وضع نُظم على نطاق المنطقة بأسرها لقياس المعرفة والكفاءات.

٨٣ – بإمكان اللجان الإقليمية أن تقوم بدور أكبر في مجال التحليل والدعوة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى العاملة في هذه المجالات، وذلك في عناصر السياسات المختلفة السابق ذكرها، بما في ذلك داخل الإطار المقترح لمواثيق التلاحم الاجتماعي.

٨٤ – وعلى هذا الأساس، يمكن تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية في شراكة مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية ومنظمات الأعمال التجارية ذات الصلة. ويمكن لحلقات العمل التدريبية هذه أن تجمع بين البلدان التي تعاني من مشكلات متشابهة بهدف بناء قدرات وكالات العمل في القطاعين العام والخاص، وإقامة قواعد بيانات تسهل إلحاق الشباب بالوظائف وتدريبهم على الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل. ويمكن لهذه الأنشطة أن تكون بمثابة منتدى لتبادل النماذج والخبرات وقصص النجاح، وأن تفضي إلى إرشادات عملية لصياغة استراتيجيات وسياسات لعمالة الشباب. وستظل الأنشطة الأخرى الداعمة لتنمية الهياكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا، والهجرة وما يرتبط بها من تحويلات، وكلها عوامل ذات طبيعة عابرة للحدود ذات آثار هامة على الجهود الوطنية المبذولة لخلق فرص عمالة تحظى بدعم خاص من جانب اللجان الإقليمية.